ويكون هناك اي مقابله وجه ضعيف او قول مخرج من نص
له في نظير المسئلة لا يحل نقله وكيفية التخريج كما قاله الرافعي في باب
التيمم ان يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين
ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه من كل
صورة الى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج
المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج
في هذه وح فيقولون قولان بالنقل والتخريج اي نقل المنصوص من
هذه الصورة الى تلك وخرج فيها وكذلك بالعكس قال وقد يجوز ان
يكون المراد بالنقل الرواية والمعنى ان في كل من الصورتين قولا
منصوصا واخر مخرجا ثم الغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب
على التخريج بل ينقسمون الى فريقين فريق يخرج وفريق يمتنع
ويستخرج فارقا بين الصورتين ليستند اليه والاصح ان القول
المخرج لا ينسب للشافعي لاحتمال انه ربما يذكر فرقا ظاهرا فيرجع
فيه وحيث اقول الجديد فالتقدير خلافه او التقدير او في قول
تقدير فالجديد خلافه والتقدير ما قاله الشافعي بالعراق او قبل
انتقاله الى مصر وراشهر رواته احمد بن حنبل والزعفراني والكرابيسي
وابو ثور وقد رجع الشافعي عنه وقالوا اجمل في حمل من رواه عني
وقال الامام لا يحل عد التقدير من المذهب وقال الماوردي
في اثناء كتاب الصداق عيون الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد
الا الصداق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع والجديد
ما قاله بمصر واشهر رواته البويطي والمزني والربيع المرادي
والربيع الجيزي وحرملة ويونس بن عبد الاعلى وحرملة
وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابوه
ولم يقع الجزم بتقدير بويطي وفي قول تقدير ولعله ظن صدور ذلك
منه فيه واذا كان في المسئلة قولان تقدير وجديد فالجديد
هو

هو المعمول به الا في نحو سبع عشرة مسئلة افتى فيها بالتقدير
قال بعضهم وقد تتبع ما افتي فيه بالتقدير فوجد منصوصا عليه
في الجديد ايضا وقد نبه في المجموع على شيئين احدهما ان افتا
الاصحاب بالتقديم في بعض المسائل محمول على ان اجتهادهم
ادى اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبته الى الشافعي
قال وح فمن ليس اهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد
ومن كان اهلا للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع
ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى سيما اذا هذا رايه وان
مذهب الشافعي كذا او كذا قال وهذا كله في تقدير لم يعضده
حديث لا معارض له فان اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي فقد
صح انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم ان
التقدير رجوع عنه وليس بمذهب الشافعي محله في قديم نص
في الجديد على خلافه اما تقدير لم يتعرض في الجديد لما يوافقه
ولا لما يخالفه فانه مذهبه واذا كان في الجديد قولان فالعمل بما
رجحه الشافعي فان لم يرجح فبآخرهما واذا قالهما في وقت واحد
ولم يرجح شيأ وذلك قليل او لم يعلم هل قالهما معا او سرتبا لزم
البحث عن ارجحهما بشرط الاهلية فان اشكل توقف فيه كما مر
ايضاحه وحيث اقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح او
الاصح خلافه وحيث اقول وفي قول كذا فالراجح خلافه وينبغي
قوة الخلاف وضعفه في قوله وحيث اقول المذهب الى هنا انتهى
سردكه ومنها مسايل جمع مسالة وهي اثبات عرض ذاتي لموضوع
وله اعتبارات كثيرة منها انه يسال عنه وبهذا الاعتبار يقال له
مطلوب الى غير ذلك نفيسة اضافها اليه اي الى المختصر
ينبغي ان لا يخلي الكتاب اي المختصر وما يضم اليه منها صرح

مسئلة ربما عبارة بعضهم بالدليل بدل المسئلة

المراد بالعرض ما يوصف
به الذات الا ترى انهم
كقولك الوتر مندوب
فان الذي هو موصوف
هذا عرضا هي وصف
بعرض اخر وهو كذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)